طرق العربية في معالجة
الثقل الصّوتي وإرساء الانسجام

د/المهدي بوروبة
جامعة تلمسان – الجزائر

مما لا ريب فيه أن حصاد العرب الثقافي مدين في نشأته وحفظه إلى حاسة السماع، التي كان لها الأثر العميق في حياتهم بعامة. فقد عدّها العرب أنجع وسيلة لاكتساب المعارف وتوريثها لأجيال الأمة المتعاقبة، بل كانت في تصورهم أنسب مطية لحمل الشعر عن رواته وحفظته، وأسمى طريقة لتلقي القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف عن الحاملين لهما. وانبرى النقاد على هديها في فرز جيد الشعر من رديئه، واللغويون في تمييز فصيح اللهجات من مذمومها. كما سار النحاة على نهجها في استخراج ضوابط اللغة العربية الصوتية والصرفية والنحوية والبلاغية، وبإيحاء منها أيضاً انطلق القراء وعلماء التجويد في استنباط قواعد التجويد، وطرق الأداء المختلفة. [1]

ولعل هذا الدّور الرّئيس الذي أولاه العرب حاسّة السّماع، هو الذي كان من وراء تلك الجملة الشّهيرة التي صدح بها ابن خلدون، وهو يتحدث عن

أثر السّماع من الأعاجم في فساد النّطق بالأصوات العربيّة، فقال: "السّمع أبو الملكات اللّسانيّة".[2]

والحقّ إنّ اعتماد التّراث العربي، في نقله وتبليغه على المشافهة والسّماع، قد أديا إلى تخليص العربيّة في أصواتها وكلماتها وتراكيبها من كلّ ما يشوبها من المركبات الصّوتية العسيرة نطقاً وغير المستساغة سماعًا، ممّا سبغ على الكلام العربي انسجامًا واتّزاناً، وعلى الكلمة العربية سلاسة وانسياباً ومسحة موسيقية امتازت بها عن سائر أخواتها السّاميات. فقد سجّل أحد الباحثين أن "الكلمة العربية تشكل وحدة صوتية جيّدة، وأنّها موزونة أينما وردت في الشّعر والنّثر، وأنّ كلّ اللّغات السّامية قد خلت من هذه الموسيقية التي توفّرت في اللّفظة العربية، حتى إنّ المستشرق الألماني "شادة" لم يجد قصيدة عبرية واحدة فيها البحر أو الوزن الموحّد من أولها إلى آخرها. وإنّما وجدت لمحات من أوزان مختلفة".[3]

وقد ساعدت هذه الموسيقية التي تحلّت بها العربية في حفظ الموروث الثّقافي، وذلك لأنّ "الكلام المنسجم المنتظم أقل عبئاً على الذّاكرة السّمعية، وأيسر في إعادته وترديده".[4] وقد ردّ مؤرخو الأدب كثرة ما روي من الأشعار، إذا ما قيس بما نقل من النّصوص النّثرية، إلى أن حفظ الشّعر وتذكّره أيسر وأهون، وأنّه يمتاز بانسجام المقاطع وتواليها، وأنه يخضع لنظام خاص في التّوالي يسمح بترديده دون إرهاق للذّاكرة.[5]

وعليه، فليس غريبًا أن يوصف الكلام العربي بأنّه شعري موسيقي وخير دليل على ذلك القرآن الكريم الذي تتوالى فيه المقاطع داخل الآيات في تناسق

موسيقي جذّاب، مما أدى ببعض الشّعراء إلى توظيف آيات كاملة في شكل أبيات شعرية، ثمّ نثروها في ثنايا قصائدهم على نحو ما فعل القائل:[6]

تَبَارَكَ مَنْ تَوَفّاكُمْ بلَيْل ويَعْلَمُ مَا جَرَحْتُمْ بالنَّهَار

ومثله فعل أبو نواس، حين اقتبس الآية الكريمة وأدرجها بيتًا ضمن قصيدته فقال:[7]

لَنْ تَنالوا البرَّ حتّى تُنْفقوا ممّا تُحبّون

فقد "جعل الآية بيتاً من الشّعر وزنها كوزن مجزوء الرّمل".

ويذكر إبراهيم أنيس أنّ هؤلاء الشّعراء وجدوا الاقتباس من القرآن سهلاً ميسّرًا، "لأنّ الكثرة الغالبة من آيات القرآن الكريم تصلح من ناحية توالي المقاطع أن تنظم شعرًا".

وما كان للعربية أن تصل إلى ما وصلت إليه في هذا الباب من رشاقة في ألفاظها، وانسياب في أصواتها دون أن تمرّ بتصفية أبنيتها الصّوتية مما يخالطها من المركبات الصّوتية العسيرة نطقاً والمكلفة جهداً نتيجة ائتلاف الأصوات وتجاورها في السّياق، لأنّه "في كلّ لغة ترتبط الأصوات بعضها ببعض ارتباطًا وثيقاً، فهي تكوّن نظاماً متجانساً مغلقاً، تنسجم أجزاؤها كلّها فيما بينها".[8] وهذا لا يعني أنّ "الأصوات اللّغوية لا توجد مستقلة، وأنّها لا تحلّل على انفراد"،[9] بل للصّوت في تلك الحالة صفاته وخواصّه الصّوتية التي تميّزه عن غيره من الأصوات المستقلة الأخرى، غير أنّه قد يفقد بعضاً من هذه الملامح إذا ائتلف وغيره في سياق صوتي ما. فـ"من ذلك مثلاً الباء العربي، فهو صوت شفهي شديد مجهور، فإذا حدث أن فقد الباء إحدى هذه الصّفات، كان هذا

استجابة لمقتضيات السّياق. وذلك كما في (اِرْكَبْ)، إذ اقتضى الوقف، وهو ظاهرة من ظواهر السّياق أن تفقد الباء صفة الجهر".[10]

ومن هذا أيضاً أنّ الوصف المستقل لصوتي الدّال والتّاء يقرّر أنّ الأوّل صوت مجهور، وأنّ الثّاني صوت مهموس. ويحرص النّظام الصّوتي في العربية على اطّراد هذه القاعدة وإطلاقها ولكنّ "الكلام، وهو التّطبيق العملي لنظام اللّغة قد يشتمل على دال ساكنة متبوعة بتاء متحركة. وهنا نجد أنّ تجاور الصوتين على هذا النّحو يتسبب في صعوبة عضوية تتحدى محاولة المحافظة على ما قرّره النّظام".[11] وتماشياً مع عادات الكلام السّائدة في البيئة اللّغوية، يجنح المتكلم إلى تخفيف النّطق وتسهيله، كفقد الدّال السّاكنة جهرها تحت تأثير همس التّاء في نحو: (قَعَدْتُ) التي تصبح بعد التّعديل (قعتُ).[12]

ومن هذه الأمثلة ما ذكره أحد الدّارسين، وهو بصدد التّمييز بين الصّوت في حالة التّشكيل وخارجه، فرأى أنّ الصّوت المجرّد الذي يفهمه أبناء البيئة اللّغوية الواحدة، بوصفه وحدة اتّصالية متميّزة نراه حين يدخل التّشكيل يتضمن "في الحقيقة أصواتاً مختلفة فمثلاً، إذا نظرنا إلى مجموعة الكلمات الآتية: (كريم و كوب و كتاب وأكبر)، وحاولنا تحليلها تحليلاً دقيقاً سنميّز بين أربعة أصوات حنكية مختلفة. وذلك أنّ النّقطة الدّقيقة لتكوين صوت الكاف في كلّ كلمة من الكلمات السّابقة تختلف باختلاف ما يجاورها من حركات".[13]

وبناءً على ما سبق، نتبين أن الأصوات في الكلمة أو الجملة تكتسب خصائص جديدة، وأنّ لها في تجاورها نظاماً يحكم سلوكها.[14] فنجد مثلا "الصّوت الفلاني يدغم في الأصوات الفلانية في ومواضع معيّنة، ونجد أنّ هذا الصّوت ينقلب صوتاً جديداً، إذا وقع في سياق صوتي معيّن، ونجد أن صوتاً

ثالثاً يحذف إذا توفّر فيه وفيما يجاوره من أصوات شروط معيّنة. وقد يظهر لهذا الحذف أثر ما في سواه من الأصوات المجاورة. ونجد أن المقطع الفلاني إذا وقع في هذا الموقع من الكلمة نطق بقوّة نفس أكبر، وبجهد من الأعضاء أعنف".[15] ومن هنا، فإنّ مجاورة الأصوات بعضها لبعض في سياق صوتي ما "نتج عنه أفعال متبادلة تؤدي إلى أنواع مختلفة من التّحوير والتّغيرات، التي تصيب الأصوات من جهة الصّلات التي تربط هذه الأصوات".[16]

ومن المعروف أنّ هذه الحقائق، أي ما يعتري الأصوات في التّشكيل، لم تغب عن علماء العربية القدامى. فهذا ابن الجزري (833 هـ) ينبّه القرأة النّاشئين إلى أنّ نطق الأصوات في حالة الإفراد يختلف عنه في حالة الإدراج، وأن الضّابط الحاذق من أحكم النّطق بكلّ صوت على حدته، وعمل نفسه لإحكام نطقه حالة التّركيب، "لأنّه ينشأ عن التركيب ما لم يكن حالة الإفراد، وذلك ظاهر، فكم ممّن يحسن الحروف مفردة ولا يحسنها مركّبة بحسب ما يجاورها من مجانس ومقارب، وقويّ وضعيف، ومفخّم ومرقّق، فيجذب القوي الضّعيف، ويغلب المفخّم المرقّق، فيصعب على اللّسان النّطق بذلك على حقّه إلاّ بالرّياضة الشّديدة حالة التّركيب. فمن أحكم صحّة اللّفظ حالة التّركيب حصّل حقيقة التّجويد بالإتقان والتّدريب".[18]

فهذا النّص وغيره أدلّة كافية على وعي هؤلاء العلماء بحقيقة ما يجري في السّياق من تفاعل بين الأصوات، وما يتمخّض عن ذلك من ظواهر صوتية يستدعيها النّظام الصّوتي في الفصحى قصد التّخلّص من المركّبات الصّوتية العسيرة التي يأباها الذّوق وعادات الكلام في العربية، إنّ ما يصيب الكلمة

العربية من تصدّع في بنيتها الصّوتية ناجم عن "تصادم وضعها الأصلي مع طبيعة النّظام المقطعي في اللّغة، فيلزم تعديلها خضوعاً لضرورة النّظام".[19]

ومن معضلات السّياق التي تشكلت نتيجة التّعارض القائم بين البناءين الأصلي، كما يمليه النّظام اللّغوي السّائد في العربية، والفرعي كما يقرّه التّطبيق ويؤيّده الذّوق نذكر الثّقل، وحفظ الانتماء أو أمن اللّبس، ومراعاة طبائع العرب في نطقها لأصواتها.[20] وهذه الظّواهر كلّها من مشاكل السّياق التي يكشف عنها التّطبيق، لأنها تقف معارضة لاطّراد الكلام وسيره في خط الخفّة والانسجام.

فالثّقل مظهر من مظاهر النّظام الأصلي في اللّغة، يتولّد عن مركّب صوتي عسير النّطق يتشكّل من تجاور صوتين متنافرين مخرجاً أو صفة. وقد سلكت العربية نهجاً معيناً في الفرار من هذه التّجمعات الصّوتية المجهدة، إذ توسّلت إلى طائفة من الظّواهر الصّوتية التي يعوّل عليها في إعادة التوازن إلى الأبنية التي اعتراها تصدّع صوتي، مع مراعاة طبيعة كل سياق، وما يستلزمه من هذه الظّواهر، وذلك قصد بعث الانسجام والخفّة بين أصوات هذا المركب الذي عسر نطقه. فمن المجاميع الصّوتية التي استثقلت لتتابع صوتين متنافرين مخرجاً نورد، ههنا، النّون عند مجاورتها للباء في نحو قول العرب: "ممبك، يريدون من بك، وشمباء وعمبر، يريدون شنباء وعنبر".[21]

فالنون تتسرّب من الخياشيم، أما الباء فتنطلق من بين الشّفتين لذلك تعذر على الناطقين إخراج هذين الصّوتين متتاليين لما بينهما من اختلاف في الخواص الصّوتية، إذ هما من مخرجين متباعدين، ومن مجريين متباينين.[22] وقد

علل سيبويه عدم ميل العرب إلى إدغام النون في الباء، فقال: "لم يجعلوا النون باء لبعدها في المخرج، وأنّها ليست فيها غنّة".[23]

وللعربية سبيل معيّن في التّخلص من هذا الثّقل يتمّ باستدعاء ظاهرة الإبدال، وهي واحدة من الظّواهر التّشكيلية، التي يتوسّل إليها في فضّ مشاكل النّظام الأصلي. فقد عمد العربي، ههنا، إلى إبدال النّون ميماً لما يربطها من قرابة بالصّوتين المتنافرين فهي تتوسّط بينهما، إذ تلتقي والباء في المخرج، ومع النون في الصّفة. وقد احتج سيبويه لصنيع العرب، أي اختيارهم إبدال النّون ميمًا، فقال: "جعلوا ما هو من موضع ما وافقها في الصّوت بمنزلة ما قرب من أقرب الحروف منها في الموضع، ولم يجعلوا النّون باء لبعدها في المخرج... ولكنّهم أبدلوا من مكانها أشبه الحروف بالنّون، وهي الميم".

وبهذا تكون العربية قد اجتازت هذا المركب العسير بتوظيف ظاهرة الإبدال، التي بعثت التّجانس والانسجام بين الصّوتين المتنافرين، فتحقّق التقاء الميم والباء في المخرج ومشاركة الميم للنون في المجرى، فخفّ بذلك النّطق وتيسّر. وقد عبّر عن هذا أحد النحاة المتأخرين، فقال:" إذا جئت بالنّون السّاكنة قبل الباء خرجت من حرف ضعيف إلى حرف ينافيه ويضادّه، وذلك مما يثقل فجاؤوا بالميم مكان النون، لأنّها تشاركها في الغنّة، وتوافق الباء في المخرج، لكونها من الشّفة، فيتجانس الصّوت بهما ولا يختلف".[24]

فالذي تمّ ههنا هو إدناء الصّوت من الصوت وتقريبه منه من حيث المخرج تسهيلاً للنّطق وتخفيفاً له، لأنّ محاولة الإبقاء على النّون السّاكنة في النّطق عند مجاورتها للميم أمر يصعب تحقيقه لما يتطلّبه من الكلفة والمشاق.[25]

وقد اهتدت العربيّة إلى تفادي هذا الثّقل، وما يصاحبه من إسراف في الجهد المبذول مستعينة في ذلك بظاهرة الإبدال التي تحوّلت بموجبها النّون في التّهجي ميماً، لأنّها "متوسطة بين الباء والنّون مشابهة لهما. وذلك أنّها من مخرج الباء، وفيها غنّة تشاكل بها النّون، فتوسطت بينهما".(26)

ولم يكن مصدر الثّقل ناجماً عن تباين مخارج الأصوات فحسب، بل قد يؤدي اختلاف صفات الأصوات في التّركيب الأثر نفسه. فقد يتصادف في بعض المجاميع الصّوتية صوتان اختلفا صفة، كأن يكون أحدهما مجهوراً والآخر مهموساً، أو شديدًا وملاحقه رخوا. كما قد يتوالى في سياق صوتي ما صوتان أحدهما مطبق مفخم، ومجاوره مستفل مرقق، فيؤدي هذا التنافر في الصّفات بين الأصوات المتجاورة إلى تشكّل مجاميع صوتية مستعصية النّطق مجهدة لأعضاء التّصويت. وهنا تجنح العربية إلى التّقريب بين هذه الصّفات المتضادّة مستخدمة ظاهرة المضارعة أو المشاكلة، كما هي في اصطلاح القدامى، وذلك قصد إرساء التّجانس والانسجام بين الأصوات المتنافرة صفة، فيخف بذلك النّطق، ويختزل الجهد المبذول في إنتاج هذه المركبات الصوتية.

والمماثلة الصوتية من الظّواهر التّشكيلية التي يستلزمها النّظام الصّوتي، كما يجسّده التّطبيق الحيّ للكلام عند تعارضه مع ما يمليه النّظام الأصلي. فمن أمثلة تتابع الصّوتين، وقد اختلفا جهرًا وهمساً نورد ما يحدث في باب الافتعال عندما تكون الفاء زايًا أو ذالاً أو دالاً في نحو: ازدان، واذدكر، وادّعى، فإن النّظام الأصلي في العربية يقرّر في هذه الأبنية على الترتيب ما يلي: ازتان، واذتكر، وادتعى، وهي أصول لا يتكلّم بها، وإنما تقدّر تقديراً، لأنّ الذّوق العربيّ يأبى تأليفاً ينتقل فيه من الجهر إلى الهمس في مثل هذا الوزن. كما أن

الدّال المجهورة السّاكنة والمتبوعة بتاء مهموسة متحرّكة تجمّع صوتي يتعذّر تحقيقه في النّطق.[27] وهنا يتدخّل النّظام الصّوتي الفرعي لمعالجة هذا الثّقل، وذلك بتليين النّطق وبعث الانسجام والتّوافق بين الصّوتين المتنافرين صفة. وقد استعان النّظام الصّوتي في تحقيق هذه الخفّة باستدعاء ظاهرة المضارعة التي عملت على التّقريب بين الصّوتين بإبدال التّاء صوتاً مجهورًا من مخرجها يتلاءم مع ما قبلها وهو الدال الذي يربطه بالتاء المخرج المشترك، فكلاهما من "بين طرف اللّسان، وأصول الثّنايا"،[28] ويجمعه بالزّاي والذال الجهر.[29]

وقد علّل سيبويه سبب إبدال العرب الدّال من التّاء عند مجاورتها للزّاي، فقال:" والزّاي تبدل لها مكان التّاء دالا. وذلك قولهم: مزدان في مزتان، لأنه ليس شيء أشبه بالزّاي من موضعها من الدال، وهي مجهورة مثلها".[30] وقال أيضاً، وهو يتحدّث عن إبدال التّاء دالا عند مجاورتها الذال في الافتعال:" كذلك تبدل للذّال من مكان التاء أشبه الحروف بها... ليكون الإدغام في حرف مثله في الجهر".[31]

ويؤكد ابن يعيش غرض العرب من روم المماثلة في هذه الأمثلة، فيقول: "إنما وجب إبدال تاء افتعل دالا إذا كان فاؤه زايًا أو دالا أو ذالاً ... إرادة تجانس الصّوت وكراهية تباينه. وذلك أن الزّاي والدّال والذّال حروف مجهورة، والتاء حرف مهموس، فأبدلوا من التّاء الدّال، لأنّها من مخرجها، وهي مجهورة فتوافق بجهرها جهر الزّاي والدّال والذّال، ويقع العمل من وجهة واحدة".[32]

وبناء على ما تقدم، نتبيّن جنوح العرب إلى توحيد صفات الأصوات طلبًا للتّجانس والانسجام بين الأصوات واقتصاداً في الجهد المبذول. وقد كشف أبو عثمان المازني عن ذلك الجنوح لتحقيق هذا المبتغى، فقال:" كلّ ذلك ليكون

العمل من وجه واحد، فهذا يدلّك من مذهبهم على أن للتّجنيس عندهم تأثيراً قويًّا".[33]

أمّا عن تغليب العرب صفة الجهر على الهمس وتفضيلهم لها، فإنه يعود إلى قوّة الإسماع التي تتميّز بها المجهورة، فهي أقوى رنيناً ومن ثمّ فهي أصغى وأندى في السّمع من المهموسة.[34] وبالإضافة إلى هذا، فهي من النّاحية الوظيفية أشيع في كلام العرب وأكثر استخداماً من المهموسة، إذ تغطي أربعة أخماس من الكلام العربي.[35] كما أنّها من النّاحية الصّوتية تتطلّب جهداً أقل من ذاك الذي تستلزمه المهموسة.[36]

تلك هي المزايا التي دعت العربي إلى تفضيل الجهر على الهمس وتغليبه عليه، لكن هذا لا يعني أن المجهور لا يتنازل عن جهره لصالح مقاربه المهموس، فكثيراً ما يرد في سياقات صوتية معينة صوتان الأول منهما مجهور، وهو في حالة سكون، والثّاني مهموس فيتنازل الأول عن جهره، لأنّه في موقع ضعف لكونه ساكناً يمثّل نهاية المقطع، والجزء الأخير من المقطع ضعيف خائر القوى، مما يجعله عرضة للتّغيّرات، في حين يكون الصّوت الموالي . أي المهموس . محرّكاً يحتل بداية المقطع، فهو بهذا في موقع قوّة تحميه من التّغيرات ومن الفناء في غيره.[37] ومن أمثلة هذا ما ذكره سيبويه أثناء حديثه عن الإدغام بين الأصوات المتقاربة، فنصّ على أنّ الجيم تتنازل عن جهرها للشّين المهموسة وتدغم فيها في نحو "ابعج شبتاً" التي تصبح"ابعشّبتاً".[38] وشبيه بهذا أيضاً ذهاب جهر الزّاي عند مجاورتها للسّين وإدغامها فيها في نحو"رز سلمة"، تقول فيها: "رُسّلمة".[39]ومن مثل هذا كذلك إسقاط جهر الدّال و إدغامها في التّاء في نحو "انقد تلك" التي تؤول إلى: "انقتّلك".[40] وقد علّق سيبويه على ذلك، فقال: "التّاء والدّال سواء

كلّ واحدة منهما تدغم في صاحبتها حتى تصبح التّاء دالا، والدّال تاء، لأنّهما من موضع واحد".

وهكذا، فإنّ تعلّق العربي بالاستخفاف وطلبه التّوافق والانسجام بين الأصوات جعله يضحي بجهر الصّوت لصالح نظيره المهموس، تحصيلاً لهذا المبتغى وتحقيقاً له.

ومن صور الثّقل الحاصل من تباين صفات الأصوات وتنافرها، ثم لجوء العربية إلى ظاهرة المضارعة لعلاج هذا التّعذر، نذكر ما يحدث في افتعل،وما تصرّف منها عندما تكون الفاء صوتاً من المطبقة، وهي:الصاد، والضاد، والطاء والظاء. فهنا يتعيّن على النّاطق، استجابة لتأثير المضارعة، أن يبدل التّاء صوتاً من مخرجها ينسجم مع الفاء صفة، وهو الطّاء، وذلك تحقيقًا للتّجانس والانسجام بين الصّوتين المتجاورين نحو اصطبر، ويصطبر، مصطبر، واضطرب، ويضطرب، ومضطرب،[41] لأنّه يتعذّر النّطق بما يمليه البناء الأصلي في هذا الوزن الذي هو على النّحو التّالي: (اصتبر، ويصتبر، ومصتبر، واضترب، ويضترب، ومضترب)، وما إلى ذلك من الأمثلة التي تمضي على هذا السّمت. وقد صرح أبو عثمان المازني أن هذه الأصوات تقدر ولا يتكلّم بها، فقال: "هذا باب ما تقلب فيه تاء افتعل عن أصلها، ولا يتكلّم بها على الأصل البتّة".[42] ويؤكّد ابن جني ما ذهب إليه أبو عثمان، أثناء شرحه الأمثلة السّابقة، فيقول: "لا يقال في اصطبر اصتبر، ولا في اضطرب اضترب ونحو ذلك... وإن كنا نعلم أن هذا هو الأصل، وفي كلامهم من الأصول المرفوضة الاستعمال ما لا يحصى كثرة". ويدعم هذا الرّأي ويعضده ابن يعيش القائل في إبدال الطّاء من تاء

افتعل: "هذا الإبدال مما وجب ولزم، حتى صار الأصل فيه مرفوضاً لا يتكلّم به البتّة".[43]

والعلّة في هذا الثّقل ناجمة من تتابع صوتين متنافرين متعاكسين صفة. فالأصوات المطبقة تتميّز بخواصّ صوتية تختلف عن تلك التي تعرف بها التّاء وما شابهها من الأصوات. فالأولى تتميّز باستعلاء ظهر اللّسان وانطباق مؤخرته على أقصى الحنك،[44] فضلاً عن كونها مفخّمة يعمل اللّسان معها في العلو لا التّسفل. وهذه كلّها صفات قوّة اختصت بها هذه المجموعة، بينما اتّصفت الثانية، أي التاء وما شاكلها من الأصوات، بالانفتاح والتّسفل والتّرقيق، وعمل اللّسان في الانحدار والتّسفل لا الإصعاد، وهذه صفات ضعف في ذات هذه المجموعة.[45]

ومن عادات العرب في كلامها أنّها تكره نطقاً يتوالى فيه صوتان الأوّل منهما ساكن، وقد اختلفا استعلاء وتسفّلا، لما يكلّف ذلك من جهد عضلي في تحقيقهما. وقد احتجّ أحد النّحاة لصنيع العرب، فرأى أنّهم: "كرهوا الإتيان بحرف بعد حرف يضادّه وينافيه، فأبدلوا من التّاء طاء، لأنّهما من مخرج واحد ... وفي الطّاء استعلاء وإطباق يوافق ما قبله ليتجانس الصّوت، ويكون العمل من وجه واحد، فيكون أخفّ عليهم. والغرض من ذلك كلّه تجانس الصّوت وتقريب بعضه من بعض، والملاءمة بينهما".[46]

فقد عمل النّظام الصّوتي في العربية على تكييف النّطق وإزالة التّعذر عن طريق المماثلة التي تعمل على التّقريب بين الصّوتين المتنافرين صفة، وذلك بإبدال التّاء طاء، لأنّها من مخرجها، وبهذا يتوافق الصّوتان ويخفّ النّطق بهما.[47]

ويرى أحد الدّارسين القدامى أنّ سبب إعراض العرب عن نطق تاء الافتعال على الأصل مردّه إلى أنّهم: "أرادوا تجنيس الصّوت وأن يكون العمل من وجه، بتقريب حرف من حرف".[48] والفكرة نفسها، أي روم العرب التّجنيس وإيثارهم له، ختم بها هذا الدّارس شرحه لجملة من الأمثلة تمّ فيها إدناء الصّوت من الصّوت، فقال: "كلّ ذلك ليكون العمل من وجه واحد، فهذا يدلك من مذهبهم على أنّ للتّجنيس عندهم تأثيراً قويّاً".[49]

وعليه، لقد كان التّخلص من الثّقل وتجاوزه سبباً في بعث ظاهرة المماثلة بأضربها المختلفة إلى الوجود التي عملت على إحداث التّوافق والانسجام بين الصّوتين المتنافرين.

وتعدّ المماثلة التامة أو الإدغام من الظّواهر التّشكيليّة التي يستعين بها النّظام الصّوتي لدرء الثّقل الحاصل في النّطق. فقد يتوالى في تركيب ما صوتان متماثلان أو متقاربان، فيثقل النّطق بهما مما يدعو النّاطق إلى التّصرف في هذا المركب العسير طبقاً لما تمليه عادات الكلام، وذلك قصد تخليصه من عنصر الثّقل. ويرى الخليل في هذا الثّقل سبباً قويّاً في ظهور ظاهرتي الإدغام والإبدال. فقد نصّ على أنّ النّطق بالمتنافرين مخرجاً أو صفة صعب على اللّسان، وأنّ السّهولة تكمن في الاعتدال "ولذلك وقع في الكلام الإدغام والإبدال".[50]

ومن صور هذا الثّقل ما يتشكل في تركيب (افتعل)، عندما تكون فاؤه طاء. فعند إبدال تائه طاء قصد المجانسة تصادف قبلها طاء، فيجتمع المثلان، والأوّل منهما ساكن، فلم يكن من الإدغام بدّ لصعوبة النّطق بهما، وذلك نحو اطّرد واطّلع.[51] وشبيه بهذا الثّقل ما يحدث في بناء (فعلت)، إذا كانت لامه طاء، فإنّ تاءه تبدل طاء سعياً إلى تحقيق التّوافق والانسجام مع اللاّم، فيلتقي

حينئذ المثلان، والأوّل منهما ساكن، فيُؤثر العربي، ههنا، الإدغام لتضامّ الصّوتين. ومن ذلك ما ذكره سيبويه، نقلاً عن بعض العرب ممّن ترتضى عربيّتهم، أنّهم ضارعوا (فعلت) بافتعل، فقالوا في نحو خبطت خبطّ، ثمّ استشهد على ذلك ببيت لعلقمة بن عبدة التّميمي يقول فيه:[52]

وفي كُلّ حَيّ قد خَبَطَّ بنعمَة فَحُقَّ لشَأْس من نَداك ذنوبُ

فقد فضلّ الشّاعر إبدال التّاء طاء، ثم أجرى الإدغام تخفيفاً للنّطق وتيسيراً له، عوض اللّفظ بصوتين من مخرج واحد، والقيام بعمليتين عضويتين متشابهتين.

ولم يكن هذا الصّنيع جارياً على ألسنة كلّ العرب، فهناك من ابتغى العكس، أي أبدل الطّاء الواقعة لاماً في (فعلت) تاء، وأدغمها في التّاء. ومن ذلك ما أورده الفرّاء، وهو يشرح قوله تعالى: ﴿أَحَطْتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ﴾،[53] فقال: "تخرج الطّاء في اللّفظ تاء".[54]

ولم يكن الغرض من هذا الإبدال في البداية طلب الإدغام لا في (افتعل)، ولا في (فعلت)، وإنّما اهتُدي إلى ذلك التقاطاً وتوارداً لا قصداً على حدّ قول ابن جني،[55] لأنّ هؤلاء المتكلمين لما أرادوا تجانس الصّوت وتشاكله، قربوا الثاني من الأوّل أو الأوّل من الثاني فتماثل الصّوتان، وآثروا عندئذ الإدغام، "لأنّه أبلغ في الموافقة والمشاكلة".[56]

وشبيه بما ذكرناه تلك الأمثلة التي تبدل فيها تاء (افتعل)، دالاً عندما تكون فاء الكلمة دالاً نحو: دعا، ودرأ، ودلف، فإنّ الأصل في هذه الأبنيّة لا يتكلّم به، وهو كالآتي: ادتعى، وادترأ، وادتلف. فلمّا أبدلت التاء دالاً رغبة في تجانس الصّوتين وكراهية تباينهما، تصادف المثلان، والأوّل منهما ساكن، فأوثر

الإدغام، فقيل: ادّعى، وادّرأ، وادّلف. وبهذا يكون المتكلّم قد بلغ أقصى مراتب السّهولة والتّيسير.[57]

ومن السّياقات الصّوتية التي تستدعي تدخّل ظاهرة الإدغام للتّخلّص من عنصر الثّقل، وبعث الخفّة في النّطق، نذكر ما يحدث عند تجاور الصّوتين المتقاربين نحو تتابع التّاء والتّاء أو الذّال والتّاء دون فاصل بينهما، ممّا يؤدي إلى تشكيل مركّب يصعب نطقه. وقد تنبّه سيبويه إلى ذلك، فقال: "إذا كانت الحروف المتقاربة في حرف واحد، ولم يكن الحرفان منفصلين ازدادا ثقلاً ... فمن ذلك قولهم: في مثترد: مثّرد، لأنّهما متقاربان مهموسان".[58]

ومن الأمثلة التي تجاورت فيها الذّال والتّاء، ثمّ أبدلت التّاء دالاً لكي تنسجم والذّال، نذكر ما أورده سيبويه فقال: "تُبدل للذّال من مكان التّاء أشبه الحروف بها، لأنّهما إذا كانتا في حرف واحد لزم أن لا يبيّنا إذ كانا يدغمان منفصلين فكرهوا هذا الإجحاف، وليكون الإدغام في حرف مثله في الجهر. وذلك قولك: مدّكر كقولهم: مطّلم ... وإنّما منعهم من أن يقولوا: مذدكر كما قالوا: مزدان أنّ كلّ واحد منهما يدغم في صاحبه في الانفصال، فلم يجز في الحرف الواحد إلاّ الإدغام".[59]

ومن قبيل هذه الأمثلة أيضاً ما أورده الفرّاء أثناء شرحه لقوله تعالى: ﴿ثمّ اتّخَذْتُمْ العِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ[60]﴾ وقوله: ﴿إنِّي عُذْتُ بِرَبِي وَرَبِّكُمْ أَنْ تَرْجُمون﴾.[61] فقد نصّ على أنّ ابن مسعود، رضي الله عنه، قرأ الآيتين الكريمتين بإدغام الذّال في التّاء هكذا: (اتّختّم، وعتّ)، وحجّته في ذلك "أنّهما متناسبتان في قرب المخرج، والثّاء والذّال مخرجهما ثقيل، فأنزل الإدغام بهما لثقلهما".[62]

والظّاهر أنّ ابن مسعود قد فرّ من ثقل المتقاربين (ذ،ث) لما يكلّفان من جهد عضلي زائد، لأنّهما بمنزلة المثّلين المتتابعين. ومن هنا عمد إلى التّخلّص من ثقلهما مستنجداً بظاهرة الإدغام التي دعت الأوّل (ذ) إلى التّنازل عن جهره لمماثلة الثّاني (ت) صفة ومخرجاً لينبو اللّسان عنهما نبوة واحدة. وبهذا يخف النّطق ويتيسّر، ويختزل الجهد، لأنّ في الإدغام يسقط المدغم، فيصبح المنطوق حينئذ صوتاً واحداً مع الزّيادة في زمنه.(63)

وقد تطلب العربية المماثلة التامة أو الإدغام في كثير من الحالات، مع غياب أيّ تنافر أو عدم انسجام بين الصّوتين المتجاورين، وضالتها في ذلك بلوغ أسمى مراتب الاقتصاد في النّطق. من ذلك ما يقع في بناء (افتعل) حين تبدل تاؤه طاء أو دالاً وتكون فاؤه ضاداً، أو ظاء، أو طاء، أو زايًا، أو ذالاً، أو دالاً. فقد نصّ اللسانيون العرب القدامى على جواز إبدال التاء صوتاً من مثل ما قبلها، ثمّ إفنائه فيه نحو: (اصّبر، واضّرب، واطّلع، واصّهر، واصّلح، وظّلم، واذّكر، وادّلف) إلى غير ذلك من النّماذج التي تنضوي ضمن هذا النّسق.(64)

وأجاز بعض العرب فعل ذلك بالفاء أيضاً، أي بإبدالها صوتاً يماثل التاء، ثمّ إجراء الإدغام بينهما على التّناوب غير عابئين بما للصّوت أحياناً من قوة تحول دون إدغامه فيما هو أضعف منه. من ذلك مثلاً إبدال الصّاد طاء وإفناؤها فيها نحو اطّبر في اصطبر، وإبدال الضّاد طاء، وإدغامها فيها نحو اطّرب في اضطرب.(65) فقد راموا ذلك على الرّغم من تفوّق الصّاد والضّاد على الطّاء، فالأولى تفضلها بالصّفير والثّانية بالاستطالة، كما هو في تناول قدامى اللغويين العرب .(66)

والحاصل من هذا، أنّ المماثلة بنوعيها التام والناقص وسيلة من وسائل العربية التي تركن إليها لإشاعة التّوافق والانسجام بين الصّوتين المتماسين قصد تخليصهما ممّا يعلق بهما من ثقل أو تعذّر، وذلك بدعوتهما إلى التّماثل والاندماج، لينبو اللّسان عنهما نبوة واحدة يخفّ بها النّطق، وينزل المجهود العضلي المبذول إلى الحدّ الأدنى، وبها يسمو النّطق إلى أعلى درجات الخفّة والسّهولة، حين تكون حركة المتماسين باتجاه التقارب.

وليس إدناء الأصوات بعضها من بعض هو كلّ ما تملكه اللّغة العربية من وسائل لعلاج معضلات النّطق، بل قد تتخذ اللّغة اتجاهاً معاكساً، فتتبنى سبيل التّغاير والمخالفة للفرار من الثّقل وعسر النّطق النّاتج من تقارب الأصوات وتماثلها، لأنّ اللّغة كما تكره المتنافرين المتماسين، فتدعوهما إلى الاتصال والتقارب قد تستثقل في المقابل التّماثل، فتتجه نحو التّخالف والتّغاير طلباً للسّهولة واليسر في النّطق.

فقد يتوالى في سياق صوتي ما صوتان متماثلان، وقد يحتضن أخر إدغاماً ممّا تستثقله العربية في بعض المواطن، فتسعى إلى معالجته بانتهاجها سلوكاً مغايراً للتّقريب، وذلك بحمل المتماثلين على التّباعد والتّخالف. وغاية العربية من هذا "تحقيق السّهولة في النطق، وتقليل الجهد العضلي، ذلك أنّ النّطق بالصوت المضعّف يتطلّب مجهوداً عضليّاً أكبر".(67)

وقد ذكر النّحاة واللّغويون القدامى أنّ العربية تنفر من التّضعيف وتستثقله، وتعمل على درئه والتّخلّص منه. فقد شبّه الخليل النّطق بالمتماثلين بمشي المقيّد، لأنّه بمثابة رفع اللّسان وردّه إلى مكانه.(68) وعملت العربية على تخطي ثقل التّماثل متخذة من المخالفة سبيلاً إلى ذلك. فهذا سيبويه يصف

النّطق بالمضعّف على ألسنة العرب، فيقول: "اعلم أنّ التّضعيف يثقل على ألسنتهم، وأنّ اختلاف الحروف أخفّ عليهم".[69] ويعرض في موضع آخر من كتابه إلى أمثلة استعانت بها العرب في تخفيف النّطق بظاهرة المخالفة، غير أنّ سيبويه يعدّ هذه الكلمات شاذة غير مطّردة، فيقول: "هذا باب ما شذّ فأبدل مكان اللام لكراهية التّضعيف، وليس بمطّرد وذلك قولك: تسرّيت وتظنّيت، وتقصّيت من القصّة، وأمليت".[70]

وتناول الفرّاء ظاهرة توالي الأمثال، أو التّضعيف في مواطن متفرقة من كتابه، وعدّها من المركبات الصّوتية المجهدة، التي يأباها الذّوق العربي، فيفرّ منها إلى التّخالف والتّغاير عن طريق إبدال أحد المتماثلين ألفاً أو ياء أو واواً. يبدو هذا واضحًا عنده في تحليله لفظة (دسّس) من قوله تعالى: ﴿قَدْ خابَ مَنْ دَسّاها﴾،[71] فرأى "أنّ دسّها من دسست، بدّلت بعض سيناتها ياء ... والعرب تبدل في المشدّد الحرف منه بالياء والواو. من ذلك قول بعض بني عقيل: (**يَشْبو بِها نُشْجانُهُ**). من النّشيج، يريد بيشبّ: يظهر ... ومن ذلك قولهم: دينار أصله دنّار، يدلّ على ذلك جمعهم إيّاه دنانير".[72]

وأورد أبو عبيدة طائفة من الكلمات التي حوت في بنيتها تضعيفاً، ونصّ على أن العرب تستثقل النّطق بمثل هذه التّجمعات الصّوتية، وتؤثر التّحول عنها لثقلها بإبدال أحد عنصري التّضعيف ياء رغبة في تخفيف النّطق وتسهيله، نحو قولهم: سُرّيّة من تسرّرت، وتلعيت من اللّعاعة".[73]

والظّاهر من عموم الأمثلة التي ساقها النّحاة واللّغويون نماذج للاستدلال على وجود ظاهرة المخالفة في العربية، أنّ الصوت المخالف به لا يعدو أن يكون واحداً من سبعة أصوات هي: الصوائت الطوال الألف، والياء،

والواو ينضاف إليها اللام، والميم، والنون، والراء. وقد آثرتها العرب لما تميّزت به من الخفّة والسّهولة والوضوح السّمعي.(74)

أجل، لقد مالت العربية إلى هذه المجموعة الصوتية طالبة منها صوتاً حسب ما يستلزم السّياق لاستبداله بأحد المثلين اللّذين استثقل النّطق بهما معاً، وذلك نزولاً عند متطلبات النّظام الصوتي الذي يجنح في مثل هذه المواطن إلى دعوة المتماثلين إلى التّخالف تجنّباً لعسر النّطق، واقتصاداً في الجهد المبذول. والعربية على خلاف بقية اللّغات السامية تستخدم التّضعيف باعتدال شديد، لأنّه كثيراً ما يتعارض ونظامها الصّوتي.(75)

وعليه، فالعربية تسعى في تخلّصها من ثقل التّضعيف باستقدام ظاهرة المخالفة التي تقضي بتباعد المثلين وتغايرهما، وذلك بإبدال أحدهما صوتاً من السّبعة المخالف بها والمتميّزة بالخفّة والسّهولة والاعتدال في الجهد العضلي المبذول. وبهذا تكون العربية قد اهتدت إلى تحقيق مبتغاها.

وقد تعزف العربية عن الظّواهر التّشكيلية الآنفة الذّكر في معالجة الثّقل وعسر النّطق، فتنزع نزعة أخرى في التخلص من الثّقل وبعث الخفّة والسّهولة في المجاميع الصّوتية التي تعذّر نطقها، وذلك بارتضاء ظاهرة الحذف، وهي وسيلة أخرى من وسائل العربية المتنوعة التي تعتمد عليها في تجاوز عقبات النّطق، إذ بها يتخطى النظام الصوتي عنصر الثّقل وإخلاء المنطوق منه، شريطة ألا يؤدي ذلك إلى انحراف البناء عن نسقه المعروف به، أو الالتباس في المعنى المراد. وقد أورد السّيرافي أنّ العرب تلجأ إلى الحذف لدواع معينة، يأتي درء الثقل على رأسها، "وليس كل ما أراد مريد حذفه كان له ذلك".(76)

ولا مرية في أنّ العربية توسعت في استخدامها الحذف، واستثمرته على نطاق واسع، فمنه ما دعت إليه علّة صرفية صوتية، وهو مقيس وأمثلته كثيرة في العربية[77] أذكر منها، ههنا، حذف الواو الواقعة بين الياء والكسرة في مضارع الأفعال الآتية: وعد، ووزن، وورد التي نقول فيها: يعد، ويزن، ويرد، وأصلها: يوعد، ويوزن، ويورد. غير أنّ العربية فضلت حذف الواو امتثالاً لمتطلبات نظامها الصرفي الذي ينصّ على عدم وقوع الواو بين الياء والكسرة.

أمّا العلة الصوتية، فتكمن في ثقل النّطق بالواو في هذا الموضع، لأنّها في الأصل مستثقلة، وقد جاورها ما يزيد في ثقلها، وهما الياء والكسرة "فلّما اجتمع هذا الثّقل وجب تخفيفه ... فلم يجز حذف الياء، لأنّها حرف المضارعة، وحذفها يخلّ بمعناها، مع كراهية الابتداء بالواو، ولم يجز حذف الكسرة لأنّه بها يعرف وزن الكلمة، فلم يبق إلا حذف الواو، وكان أبلغ في التّخفيف، لكونها أثقل من الياء والكسرة".[78]

أمّا الضرب الثاني من الحذف، فهو ذلك الذي دعت إليه أسباب صوتية محضة كتخفيف النّطق وتيسيره، ومحاولة الاقتصاد في المجهود العضلي المبذول، وهو سماعي لا يضبطه قياس. ومن نماذجه ميل العربية إلى التّخلّص من بعض الأصوات في الكلمات الطويلة نحو قولهم: اشهباب في اشهيباب.[79]

ومن كل ما تقدم، نخلص إلى أن الحذف سبيل آخر انتهجته العربية لتتجاوز بعض المجاميع الصوتية التي يصعب نطقها أو لأنها تجشّم المتكلّم جهداً عضلياً زائداً. والظاهر أنّ جميع ما سردناه من ظواهر صوتية ليس هو كلّ ما عرفته العربية، بل هناك ظواهر تشكيلية أخرى كثيراً ما تميل إليها العربية لإعادة التوازن إلى وحداتها اللغوية التي انتابها تصدع صوتي، وهي في عمومها تنضوي

ضمن مباحث المماثلة، نحو الإمالة وتخفيف الهمز وكيفية الوقف على أواخر الكلم باستعمال الإشمام والروم، وغيرهما من وجوه الوقف المختلفة. وهي كسابقتها ترجع في نشأتها إلى الثّقل وما يستدعيه من تصرّف قصد إرساء التّوافق والانسجام بين الأصوات.

توثيق الدراسة

(1) أثر الدخيل على العربيّة الفصحى ص: 109 ومجلّة التّراث العربيّ العدد: 15 و 16، ص: 237.

(2) المقدمة، ص: 546.

(3) الدّراسات اللغوية عند العرب، ص: 456.

(4) موسيقى الشعر، لإبراهيم أنيس، ص: 14.

(5) نفسه، ص: 17.

(6) هذا البيت اقتباس من الآية: ﴿وهَوَ الذي يتوفّاكم باللّيل ويَعلَمُ ما جَرَحتُم بالنّهار﴾، الآية 60 من الأنعام.

(7) موسيقى الشّعر لإبراهيم أنيس ص: 173، والآية هي ﴿ لَن تَنالوا البرّ حتّى تُنْفِقوا ممّا تُحِبونَ﴾، الآية 92 من آل عمران.

(8) اللّغة، ج. فندريس، ص: 62.

(9) نفسه، ص:83.

(10) مصطلحات الدراسات الصوتية في التراث العربي دراسة وتقويم، ص: 412.

(11) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان ، ص: 262.

(12) نفسه، ص: 263.

(13) المدخل إلى علم الأصوات دراسة مقارنة، لصلاح الدين صلاح حسنين، ص: 53.

(14) علم اللغة، محمد السعران، ص: 187.

(15) نفسه، ص: 188.

(16) اللغة، لفندريس، ص: 83.

(18) النّشر، ص:1/214-215.

(19) المنهج الصوتي للبنية العربية، لعبد الصبور شاهين، ص:40.

(20) حقيقة الإعلال والإعراب، لراسم الطحّان، ص: 87.

(21) الكتاب، ص: 4/453.

(22) ينظر شرح الشّافية، لرضي الدين الأستراباذي، ص: 3/216.

(23) الكتاب ص: 4/453.

(24) شرح الملوكي في التّصريف، لابن يعيش، ص: 289-290.

(25) السّيرافي النّحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، لعبد المنعم فائز، ص: 576.

(26) نفسه، ص: 577.

(27) اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 226.

(28) الكتاب، ص: 4/433.

(29) نفسه، ص: 4/434.

(30) نفسه، ص: 4/467-468.

(31) نفسه، ص: 4/469 والخصائص ص: 2/142 وسرّ صناعة الإعراب، ص: 1/185-186.

(32) شرح الملوكي في التّصريف، ص: 322-323.

(33) المنصف، ص: 2/325.

(34) المدخل إلى علم الأصوات دراسة مقارنة، ص: 23.

(35) ينظر: الأصوات اللغوية، لإبراهيم أنيس، ص: 21 والأصوات اللغوية لعبد القادر عبد الجليل، ص: 121.

(36) اللغة لفندريس، ص: 58.

(37) ينظر: اللّغة لفندريس، ص: 88 و أثر القراءات القرآنية في الأصوات والنحو العربي، لعبد الصبور شاهين، ص: 253.

(38) الكتاب، ص: 4/452.

(39) نفسه، ص:4/462.

(40) نفسه، ص:461/4.

(41) المنصف، ص:324/2.

(42) المنصف، ص: 324/2 وينظر المدارس الصرفية، مختار بوعناني، ص: 30-31.

(43) شرح الملوكي في التصريف، ص: 316.

(44) ينظر الكتاب، ص: 129/4 و436.

(45) ينظر المقتضب، ص: 225/1.

(46) شرح الملوكي في التصريف، ص: 317-318.

(47) ينظر الكتاب، ص: 467/4.

(48) المنصف، ص: 324/2-325.

(49) نفسه، ص: 325/2.

(50) النكت في إعجاز القرآن، لأبي الحسن الرّماني، ص: 18.

(51) ينظر المنصف، ص: 327/2 والخصائص، ص: 141/2-142.

(52) الكتاب، ص: 471/4.

(53) الآية 22 من النمل.

(54) معاني القرآن للفراء، ص: 172/1.

(55) الخصائص، ص: 141/2.

(56) شرح الملوكي في التصريف، ص: 319.

(57) ينظر: المنصف، ص: 330/2، وشرح الملوكي في التصريف، ص: 322-323.

(58) الكتاب، ص: 467/4.

(59) نفسه، ص: 469/4-470 وينظر: المنصف، ص: 330/2-331.

(60) الآية 51 من البقرة.

(61) الآية 20 من الدخان.

(62) معاني القرآن، للفراء، ص: 172/1.

(63) اللغة، لفندريس، ص: 49

(64) ينظر: الكتاب، ص: 467/4-470 والمنصف، ص:324/2-329 والمقتضب، ص:1 /64-65 والخصائص، ص: 141/2-142 وشرح الملوكي في التّصريف، ص: 316-327.

(65) ينظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك،المسمى"منهج السّالك إلى ألفية ابن مالك، ص: 873

(66) ينظر الكتاب، ص: 467/4 والمنصف، ص: 328 وشرح الملوكي في التصريف، ص: 320.

(67) لحن العامة في ضوء الدراسات اللّغوية الحديثة، لعبد العزيز مطر، ص: 261.

(68) النكت في إعجاز القرآن، ص: 18.

(69) الكتاب، ص: 417/4.

(70) نفسه، ص: 424/4.

(71) الآية 10 من الشمس.

(72) معاني القرآن للفراء، ص: 267/3.

(73) ينظر: المزهر، ص: 468/1.

(74) ينظر: الكتاب، ص: 368/4-369 و393/4- 394، ومعاني القرآن للفراء، ص: 172/1 و342/2، والمقتضب، ص: 245/1، والمنصف، ص: 209/2-210 و ما ذكره الكوفيون من الإدغام، ص: 83-84.

(75) العربية الفصحى، لهنري فليش، ص: 189

(76) السّيرافي النحوي، ص: 461.

(77) ينظر: الكتاب، ص: 52/4-55، والمقتضب، ص: 248/1-254 والتّصريف الملوكي، ص: 333-353.

(78) التّصريف الملوكي، ص: 334-335.

(79) الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي، ص: 620/1.

مصادر الدراسة ومرجعها:

1. أثر الدخيل على العربيّة الفصحى، مسعود بوبو، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق سوريا 1982.
2. أثر القراءات القرآنية في الأصوات والنحو العربي، لعبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي القاهرة، ط1، 1987.
3. الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي، تحقيق عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق سوريا 1985.
4. الأصوات اللغوية لعبد القادر عبد الجليل ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1998.
5. الأصوات اللغوية، لإبراهيم أنيس ، ط4، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1971
6. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تحقيق عبد الرحمان سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1977.
7. حقيقة الإعلال والإعراب لراسم الطحّان، الناشر DI VERLAG A GERMANY ، ط1 1990.
8. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، ، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، د.ت.
9. الدّراسات اللّغويّة عند العرب حتى نهاية القرن الثالث الهجري، محمد حسين آل ياسين، ط1، مكتبة الحياة بيروت لبنان 1980

10. سرّ صناعة الإعراب أبو عثمان بن جني، تحقيق حسن هنداوي، ط1، دار القلم دمشق سوريا 1985.
11. السّيرافي النّحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، لعبد المنعم فائز، ط1 دار الفكر، دمشق سوريا 1983 .
12. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك،المسمى"منهج السّالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1955.
13. شرح الشّافية، لرضي الدين الأستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان 1982.
14. شرح الملوكي في التّصريف، لابن يعيش، تحقيق فخر الدين قباوة، ط1، مطابع المكتبة العربيّة حلب سوريا 1973.
15. العربية الفصحى، لهنري فليش، تعريب عبد الصبور شاهين، ط2، دار المشرق، بيروت، لبنان 1983.
16. علم اللغة، محمد السعران، دار المعارف القاهرة، مصر، 1962.
17. الكتاب.
18. لحن العامة في ضوء الدراسات اللّغوية الحديثة، لعبد العزيز مطر، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1981.
19. اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء المغرب، د.ت.

20. اللّغة، ج. فندريس، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصّاص، مكتبة الأنجلو مصرية، ومطبعة لجنة البيان العربي القاهرة، 1950.
21. ما ذكره الكوفيون من الإدغام أبو سعيد السيرافي، تحقيق صبيح التميمي، دار الشهاب للطباعة والنشر، باتنة، الجزائر،د.ت.
22. مجلّة التّراث العربيّ العدد: 15 و 16، يصدرها اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1983
23. المدارس الصرفية، مختار بوعناني، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية بوهران 1998.
24. المدخل إلى علم الأصوات دراسة مقارنة، لصلاح الدين صلاح حسنين، ط1، 1981، دار الاتّحاد العربي للطّباعة، مصر.
25. المزهر، السيوطي، ضبطه وصححه محمد أحمد جاد المولى وآخرون، دار الفكر، د.ت.
26. مصطلحات الدراسات الصوتية في التراث العربي دراسة وتقويم، آمنة بن مالك، هذا البحث رسالة قدمت لنيل درجة دكتوراه في معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر 1987.
27. معاني القرآن للفراء، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، ط2 عام الكتب بيروت لبنان 1955.
28. المقتضب، المبرد، تحقيق عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت لبنان، د.ت.

29. المقدمة، لعبد الرحمان بن خلدون، مطبعة مصطفى محمد، القاهرة مصر، د.ت، ص: 546.
30. المنصف، لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط1، مطبعة مصطفى، البابي الحلبي، مصر 1954.
31. المنهج الصوتي للبنية العربية، لعبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان 1980.
32. موسيقى الشعر، لإبراهيم أنيس، دار القلم، بيروت لبنان ،ط4، 1972.
33. النّشر في القراءات العشر، لابن الجزري، محمد بن محمد الدّمشقي، عني بنشره علي محمد الضّباع، دار الكتب العلميّة بيروت لبنان، د.ت
34. النكت في إعجاز القرآن نشرت هذه الرسالة ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، سلسلة ذخائر العرب، تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، ط2 دار المعارف القاهرة مصر 1968.